

بسبب خسارة محتملة لكفاءات بشرية متفوقة

«الشال»: فرض رسوم على التحويلات سيقوض فرص نجاح الإصلاح الاقتصادي

■ المؤسسات العامة

تحولت إلى مراكز

استهلاك للمقدرات

الإدارية الشحيحة

ومعظمها فاسدة

وضعية الإنتاجية

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أنه وفقا لأخير تقارير صادر عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية، بلغ عدد سكان الكويت كما في نهاية عام 2017 نحو 4.5 مليون نسمة، وبلغ عدد العاملين ضمنهم نحو 2.71 مليون نسمة، 85% منهم أو نحو 2.3 مليون نسمة منهم هو حجم العمالة الوافدة. ذلك هو الرقم المستهدف لفرض رسوم على تحويلاتهم البالغة نحو 4 مليار دينار كويتي سنويا وفقا لمنطوق مشروع القانون الذي اقترته لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة، والرسوم وفق المقترح تتراوح من 1% في حدها الأدنى، إلى 5% في حدها الأعلى. ولم يصد عن اللجنة أي تفاصيل حول توزيع العمالة الوافدة وفقا لشرائح الدخل حتى نتمكن من الوصول إلى تقدير للحجم المحتمل لأموال الجباية، ولكننا نرجح أن تتراوح ما بين 40 مليون دينار كويتي في حدها الأدنى، و120 مليون دينار كويتي في حدها الأعلى، والربح للحد الأدنى من واقع اجتباؤها لتصنيف فئات تلك العمالة.

ونعتقد أن العمالة الوافدة في الكويت تنقسم إلى ثلاث فئات متساوية تقريبا، الفئة الأولى وعددها بحدود 700 ألف عامل، هي العمالة المنزلية، ومعظمها يتقاضى راتباً متدينا يقع في فئة لا يتخطى لرسوم ما بين 1% إلى 2%، وفرضها سوف يحدث نزاعا على من يدفعها، أي العامل أو الكفيل، وقد يستغلها السياسيون حتى لا يخسروا عقلايتها والتعامل مع تلك الفئة مكان جدل أخلاقي أدى إلى خسارة الكويت الكثير من سمعتها الإنسانية، وفرض رسوم على تحويلاتها مهما كانت، سوف يسبب الجريد من الضرر للسمعة، خصوصا ومخلفها يعمل ساعات عمل غير محددة، وبعضها يعمل معاملة غير إنسانية، وتتأخر مدفوعاته.

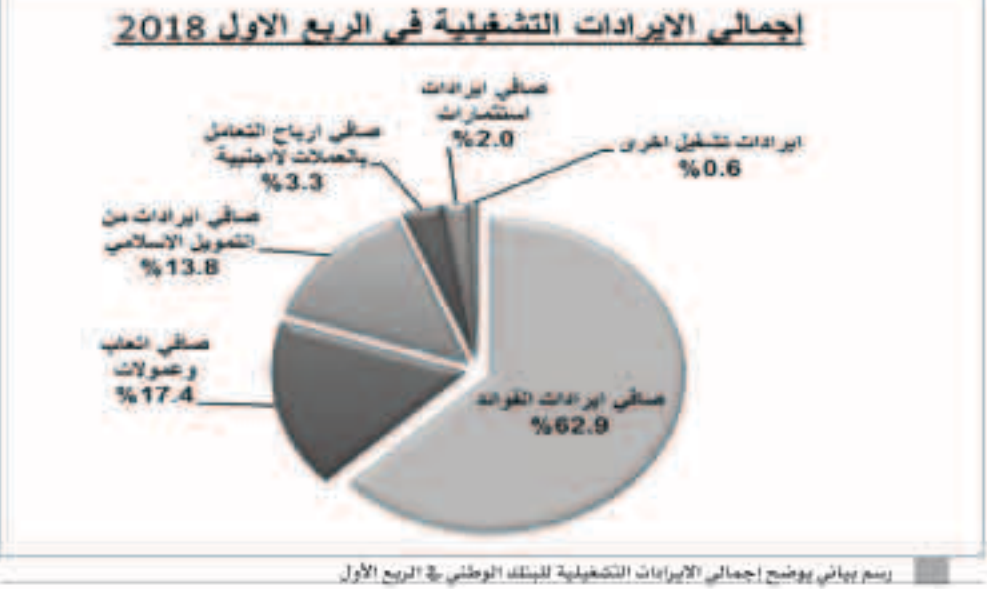
الفئة الثانية تنقسم إلى قسمين، القسم الأول الغالب، عمالة غير ماهرة ولكنها ضرورية، من أمثلتها عمال النظافة في الشوارع والمؤسسات العامة والخاصة وياعنوا التجزئة وما في حكمهم، ومعظمها فئة سوف تخضع لتحويلاتها لرسوم تتراوح ما بين 1 – 3%، وهي فئة لا تحتل قطاع رسوم على تحويلاتها، وأي اقتراح سيكون على حساب أهم ضرورتها ما لم تحتل مباشرة على الكفيل، وقسم آخر أقل عددا، وهو سلة العمالة السائبة التي خسرت مديرات عقلايتها ودفعتها إلى كفيل جشع متاجر بالبشر، ولا زال يفرض أتاة سنوية على دخل العامل، وسوف يتكلم بؤسه بفرض رسم على تحويلاته بينما يسلم التاجر الجشع من الملاحقة. والفئة الثالثة هي فئة العمالة الماهرة، المتوسطة والعالية، وهي تتراوح ما بين كفي ماهر وتبريد وبناء وتجارة وحداثة.... وتنتهي بالطبيب والمهندس والمحرس وأستاذ الجامعة وخبراء المال والقانون وغيرهم. وهذه الفئة موقفا التساؤفي قوي، وإدارة في الغالب على تحويل تلك الزيادة إلى زيادة أسعار أو زيادة أجور، وقد تخسر الكويت أفضلها إذا أخل التمييز بمستواها العيشي بكل ما يعنيه ذلك من تحفيز للتقدم أو خفض مستوى المهارات لتتوفر. وفي خلاصة، لن تستفيد الكويت ماليا بينما قد تخسر الكثير إنسانيا واقتصاديا إذا نفذ هذا المشروع، ففي الجانب المالي، سوف يراوح ما يمكن تحصيله، ومن دون احتساب تكاليف الجباية، ما بين 0.1% و0.3% - أجزاء من الواحد بألف- فقط من حجم النفقات العامة البالغة 21.5 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2018/2019. بينما سوف تخسر الكويت الكثير

على الصعيد الإنساني وهي البلد الذي اعتمد في تمويل مالهية قبل النفط على تحويلات المهاجرين في البحر أو البر في المواسم، ذلك لأنها بيساطة تفرض رسوما وضرائب على الأقل دخل وعلى أضعف الحلفاء السياسية. وسوف تخسر اقتصاديا، لاحتمال تردى نوعية تركيبها السكانية نتيجة احتمال هجرة أفضل ما فيها من عمالة ماهرة، إذا أضفنا إلى رسوم التحويلات، ذلك التمييز ضدها بالرسوم على الخدمات الصحية وأسعار الماء والكهرباء. أي ما سوف يتحقق، حصيلته مالية لا تذكر في أحسن الأحوال، وتودر إلى إدارة عامة في بلد تأخر في السنة الحالية في مؤشر كفاءة ثقافته العامة، مقابل خسارة كبيرة إنسانيا وتقويض فرص نجاح الإصلاح الاقتصادي بخسارة محتملة لكفاءات بشرية متفوقة، إضافة إلى إعطاء سبب لتردة المستثمر الأجنبي على نقل استثماراته إلى الكويت.

الإدارة العامة أحد الخطر امراض الإدارة العامة، هو إستغلالها لأفضل ما في الكويت من قدرات بشرية، وفي وقت قياسي، فمع آخر تشكيل وزاري وهو الصباحي في ست سنوات وفي كل التشكيلات التي سبقتها، ترك الوزارة وزراء يعول عليهم في إصلاح قطاعاتهم على أقل تقدير، ولا نعتقد أن أيًا منهم شعر بالأسف على فقدان منصبه. وبالأخص، تم تشكيل رابع مجلس إدارة للخطوط الجوية الكويتية في 5 سنوات بعد الإقالة أو إستقالة من سببهم، وفي المجالس الأربعة أيضا كفاءات بعضها عينت في غير مجال اختصاصها لمبررات لا أحد يفهمها. وبالأس الغريب، إستقال الرئيس التنفيذي لشروع رؤية «كويت جديدة» بعد شهر من تعيينه، وتبعه قبل أسبوعين إستقالة رئيس وحدة التحريات المالية الكويتية المسؤلة عن متابعة عمليات غسل الأموال بعد أقل من شهر واحد من تعيينه، وفي كل تلك الحالات، لا يبدو أن هناك من يدين بشرح أسبابها.

ولسنا بصدد البحث عن أسباب التغيير أو الإستقالة لكل حالة في الحالات المذكورة، وما سببها. كثير، ما يعنينا هو التحفيز من بيئة القطاع العام المتأثرة لكفاءات بشرية باتت شحيحة، وفي زمن أصبح فيه شعار الحكومة هو «كويت جديدة»، وصناعة الجديد والتميز أساسه البشر، والتقدير والقدرات البشرية الشحيحة بات آفة. وشحة القدرات البشرية في الإدارة العامة، ونزاعها مع إستشارة حملة المؤهلات العلمية المؤلفة، هي السبب الرئيسي في سير مؤشرات القياس عكس متطلبات الإصلاح، وأخرها إحدار كفاءة الإنفاق العام، ليزال الخلف في مؤشرات مديرات الفساد والتنافسية وبيئة الأعمال وشاملا التعليم وكل الخدمات العامة الأخرى. ولا ينقص البلد شعارات جديدة مثل عدم التهاون بعد الآن مع الفساد، أو عدم التهاون مع التلذذ عن الإنجاز، لأن الحد من الفساد والإنجاز لن يتحقق ما لم يكن على رأس كل موقع عام إنسان نزيه ومؤهل.

ولنأخذ الخطوط الجوية الكويتية مثال، ونحن ندعم مجلس إدارتها الجديد، نعل وعسى يكون إنجازاه ومصيره أفضل من سابقيه، ولكننا نعلم أيضا بأن أي عمل مؤسسي تغيب إدارته، يكاد يكون من المستحيل تحقيق نجاح ملحوظ فيه، فالخطوط الجوية الكويتية كانت مشروع تخصيص



منذ عام 1993، وحتى صدر قانون تخصيص خاص بها في عام 2008، وتم تقويم أصولها وتحويلها إلى شركة لتسهيل مهمة تخصيصها، فاسدة وضعية الإنتاجية وطاردة لأفضل ما فيها من بشر.

أداء الاقتصاد العالمي

أصدر صندوق النقد الدولي الأسبوع الفاتت تقريره حول أداء الاقتصاد العالمي لعامي 2018 و2019، واستمر التقرير في نغمة التفاؤل، وقد نمو الاقتصاد العالمي بنحو 3.9% لكل من العام الجاري والعام القادم، وجاء الدعم لقوة الأداء من كل الاقتصادات الرئيسية المتقدمة والمتأخرة، وبهاش تغيير موجب وكبير لمعظمها عن توقعات تقرير أكتوبر 2017، وإن كان صندوق لزال يعتقد بأن مخاطر استمرار النمو القوي لأطول من الزمن القصير، كبير، التقرير يتوقع لمنطقة العملة الموحدة –اليورو- أن تحقق نموا في عام 2018 بنحو 2.4% ارتفاعا بنحو 0.5% عن توقعات تقرير أكتوبر لها البالغة نحو 1.9%. وتلك أخبار طيبة، فقد كان هناك من يراهن على إنهاء وحدتها بسبب شكائنها الاقتصادية، ورفع تقديراته لنمو الاقتصاد الياباني إلى دون الضعف قليلا، فقد كانت توقعات شهر أكتوبر الفاتت بحدود 0.7%، عدلت في تقرير أبريل الجاري إلى نحو

1.2%. وحتى الصين، التي كان انخفاض معدل نموها مصدر قلق، رفع التقرير من توقعاته لنموها إلى 6.6% بعد أن كانت في تقرير أكتوبر الفاتت 6.5%. والواقع أنها حققت معدل نمو الربع الأول من العام الجاري بنحو 6.8% وفقا لآخر المعلومات الصادرة عنها ولم يتضمنها تقرير الصندوق، ويرفع التقرير تقديراته لنمو الاقتصاد الأمريكي بنحو 0.6%، أو إلى نحو 2.9% بعد أن كانت تقديرات تقرير أكتوبر نحو 2.3% وبعض الدعم سوف يأتي من التساهل في مستحقات الضرائب ومن توسع السياسة المالية.

كل تلك التوقعات المتفائلة لا تتسحب سوى على المدى القصير، وإستدامتها قد تتقلب –وفقا للتقرير- سياسات مختلفة لإحتواء مخاطرها، والمخاطر وفقا للتقرير متنوعة، التهديد الأول يأتي من ارتفاع شديد في مديونية القطاعين العام والخاص في تلك الدول، واستمرارها بهذا المستوى يهدد احتمالات سدادها، خصوصا بعد عودة السياسة النقدية لتبني مستويات فوائد طبيعية بدلا من الصفرية، أي ارتفاع تكلفة تلك القروض، وهناك تهديد محتمل من ذلك الارتفاع الكبير في أسعار الأصول بعد فترة طويلة من تبني سياسات نقدية توسعية، وهو خطر شبيه بالمخاطر التي واجهها

■ بنك الكويت الوطني يحقق صافي أرباح البنك 99 مليون دينار خلال الربع الأول من 2018

العالم قبل أزمة 2008. وهناك أماكن مختلفة من العالم، وعنف سياسي أحد أمثلته ومخاطره مؤشرات حروب تجارية محتملة بعد فرض رسوم على واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصلب والألومنيوم ونبة شركاتها التجارية من معاملة ماثلة. وعودة إلى منطلقنا، لا يبدو تقرير الصندوق متفائلا حول معدلات نموها، هي، وكل الدول المصدرة للسلع الأولية، فرغم الارتفاع المرجح في أسعار تلك المواد والنشط أهمها، إلا أن المطلوب من تلك الاقتصادات عدل تحولت جمهورية في سياساتها الاقتصادية لتتوسع مصادر دخلها، ولو أخذنا توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي مثال لتلك الدول، يعتقد التقرير بأن معدل نموها سوف يقل من أدنى الصادرات العالم مستوى، فبعد تحقيق نمو سالب بحدود 0.7% في عام 2017، يتوقع لها أن تحقق نموا بنحو 1.7% في عام 2018 ونحو 1.9% في عام 2019، رغم للسعودية مشروع تحول ضخم.

نتائج بنك الكويت الوطني

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله الربع الأول من عام 2018، وأشارت هذه النتائج إلى أن

اسم الشركة	يوم التقييم	يوم التقييم	الفرق	الفرق
2018/04/26	2018/04/19	%	الفرق	%
بنك الكويت الوطني	448.8	429.7	8.2	1.9%
بنك الكويت	217.8	193.4	24.3	12.5%
بنك الكويت الوطني	392.2	375.3	16.8	4.5%
بنك الكويت الوطني	212.8	189.9	22.8	12.1%
بنك الكويت الوطني	331.3	337.6	-6.3	-1.9%
بنك الكويت الوطني	294.3	331.9	-37.6	-11.3%
بنك الكويت الوطني	270.1	299.9	-29.8	-9.9%
بنك الكويت الوطني	1,369.8	1,401.1	-31.3	-2.2%
بنك الكويت الوطني	445.3	430.2	15.1	3.5%
بنك الكويت الوطني	119.1	114.8	4.3	3.7%
بنك الكويت الوطني	206.7	214.0	-7.3	-3.4%
بنك الكويت الوطني	125.7	123.0	2.7	2.2%
بنك الكويت الوطني	399.0	412.8	-13.8	-3.3%
بنك الكويت الوطني	40.2	40.9	-0.7	-1.7%
بنك الكويت الوطني	207.9	209.9	-2.0	-1.0%
بنك الكويت الوطني	35.3	35.3	0.0	0.0%
بنك الكويت الوطني	380.9	373.9	7.0	1.9%
بنك الكويت الوطني	184.3	174.6	9.7	5.5%
بنك الكويت الوطني	59.0	50.8	8.2	16.1%
بنك الكويت الوطني	136.1	136.2	-0.1	-0.1%
بنك الكويت الوطني	78.3	78.6	-0.3	-0.4%
بنك الكويت الوطني	120.3	122.4	-2.1	-1.7%
بنك الكويت الوطني	234.3	268.3	-34.0	-14.5%
بنك الكويت الوطني	1,340.6	1,556.7	-216.1	-13.9%
بنك الكويت الوطني	175.4	180.0	-4.6	-2.6%
بنك الكويت الوطني	140.3	137.6	2.7	2.0%
بنك الكويت الوطني	655.6	663.3	-7.7	-1.2%
بنك الكويت الوطني	159.9	157.9	2.0	1.3%
بنك الكويت الوطني	192.1	191.7	0.4	0.2%
بنك الكويت الوطني	689.9	689.9	0.0	0.0%
بنك الكويت الوطني	3,282.2	3,209.5	72.7	2.3%
بنك الكويت الوطني	534.9	569.2	-34.3	-6.0%
بنك الكويت الوطني	25.3	22.8	2.5	1.1%
بنك الكويت الوطني	962.4	969.2	-6.8	-0.7%
بنك الكويت الوطني	165.8	183.3	-17.5	-9.5%
بنك الكويت الوطني	52.1	51.1	1.0	2.0%
بنك الكويت الوطني	459.8	464.0	-4.2	-0.9%
بنك الكويت الوطني	332.9	339.3	-6.4	-1.9%
بنك الكويت الوطني	320.6	322.6	-2.0	-0.6%
بنك الكويت الوطني	526.1	529.8	-3.7	-0.7%
بنك الكويت الوطني	222.9	226.3	-3.4	-1.5%
بنك الكويت الوطني	390.8	387.3	3.5	0.9%

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول

الفرق	2018/04/26	2018/04/19	الفرق	%
مجموع الإيرادات	26,194,242	24,845,570	1,348,672	5.4%
مجموع مصروفات	23,396,027	23,498,821	-802,794	-3.4%
مجموع مخصصات المخصصات المالية	3,912,888	3,828,498	84,390	2.2%
مجموع المصروفات التشغيلية	273,419	199,381	74,038	26.6%
المصروفات	44,231	41,931	2,300	5.5%
المصروفات	43,332	37,737	5,595	14.8%
صافي الربح	98,991	88,728	10,263	11.6%

المؤشرات المالية للشركة الوطنية في 31 مارس 2018، للبنك الوطني

صافي أرباح البنك، -بعد خصم الضرائب-، قد بلغ نحو 99 مليون دينار كويتي، بارتفاع قدره 9.2 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 10.3%، مقارنة بنحو 89.7 مليون دينار كويتي، حققها في الربع الأول من عام 2017. وبلغ صافي الربح الخاص بمساهمي نحو 93.6 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 85.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بلغ نحو 8.2 مليون دينار كويتي، ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع المصروفات.

وفي التفاصيل، ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنحو 18.1 مليون دينار كويتي، أي نحو 9.2%، حين بلغ نحو 213.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 195.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود إيرادات التشغيل، حيث ارتفع بند إيرادات الفوائد للبنك (بإستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي)، بنحو 35.8 مليون دينار كويتي، وارتفعت معها مصروفات الفوائد (بإستثناء تكاليف المراجعة) بنحو 23.2 مليون دينار كويتي، وعليه ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 12.6 مليون دينار كويتي أو بنحو 10.3%. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 29.4 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 25.9 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، مما رفع صافي إيرادات الفوائد (في شقيها التقليدي والإسلامي) بنحو 163.6 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 147.5 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بلغ نحو 16 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 10.9%، وارتفع بند صافي الأرباح والعوائد بنحو 3.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 10.1%، ليصل إلى 37 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 33.6 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند صافي إيرادات الإستثمارات بنحو 844 ألف دينار كويتي، ووصلا إلى نحو 4.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 5.1 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي مصروفات التشغيل للبنك بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي إيرادات التشغيل بنحو 3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 4.9%، ووصلا إلى 64.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 61.5 مليون دينار كويتي في الربع الأول من عام 2017. تتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند مصروفات موظفين بنحو 1.7 مليون دينار كويتي، ووصلا إلى نحو 38.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 36.5 مليون دينار كويتي. ووفقا لتقديرات «الشال»، وبافتراض إستثناء تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، كانت الزيادة في المصروفات التشغيلية من نحو 49.2 مليون دينار كويتي إلى نحو 50.9 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 3.5%. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 42.3 مليون دينار كويتي، مرتفعا بنحو 4.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 12.2%، مقارنة مع نحو 37.7 مليون دينار كويتي، وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعا بلغ نحو 749.6 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 2.9% مقارنة بنهاية 2017 ليصل إلى نحو 26.784 مليار دينار كويتي، وارتفع بنحو 1.939 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت

7.8%، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من عام 2017، وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان يكون الارتفاع بنحو 6.6%، وحظقت محفظة أصول وسلف وتمويل إسلامي للعملاء، التي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعا بلغت نسبتها 2.3% وفيهته 335.1 مليون دينار كويتي، ليصل بإجمالي المحفظة إلى نحو 14.838 مليار دينار كويتي (مقابل 14.503 مليار دينار كويتي) بنحو 55.7% من إجمالي الموجودات) في ديسمبر 2017. وارتفع بنحو 789 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت نحو 5.6%، عند المقارنة مع نهاية الربع الأول من عام 2017. وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي، تبلغ نسبة النمو نحو 3.9%، وبلغت نسبة القروض المتدثرة من إجمالي المحفظة الإئتمانية 1.38%، في نهاية مارس 2018، مقارنة بنحو 1.27% في مارس 2017، فيما انخفضت نسبة تغطيتها إلى نحو 27.4% مقارنة بنحو 34.8%.

وتشير الأرقام إلى أن متطلبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 865.7 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 3.9%، لتصل إلى 23.339 مليار دينار كويتي مقارنة بنهاية عام 2017. بينما حققت ارتفاعا أيضا بنحو 1.840 مليار دينار كويتي، أي نسبة ارتفاع بلغت 8.6%، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي من نهاية الربع الأول من العام الفاتت، وإن استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان، يبلغ الارتفاع نحو 7.3%، وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات بنحو 87.1% مقارنة مع نحو 86.5% للربع الأول لعام 2017.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية الخاصة على أساس سنوي إلى ارتفاع معظم مؤشرات الربحية للبنك مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) ارتفاعا طفيفا ليصل إلى نحو 1.50% مقابل 1.46%، وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي (ROE) إلى نحو 12.6%، بعد أن كان عند 12.0%، وارتفع أيضا مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي (ROE) إلى نحو 12.6%، بعد أن كان عند 12.0%، وارتفع أيضا مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC)، ليصل إلى نحو 62.1%، 65.3%، قياسا بنحو 62.1% وانخفضت ربحية السهم الواحد (EPS) بنسبة بلغت نحو 14 قنسا مقارنة بمستوى الربحية المحفظة في نهاية الفترة الماثلة من عام 2017 وبالبالغة 15 قنسا. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) بنحو 13.4 مرة مقارنة بنحو 11 مرة، وذلك نتيجة انخفاض ربحية السهم الواحد بنحو 6.7%، مقابل ارتفاع السعر السوقي للسهم بنحو 13.6% مقارنة بمستوى سعره في 31 مارس 2017، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) بنحو 1.35 مرة، مقارنة بنحو 1.17 مرة.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطا، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وقيمة الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام، وكانت قراءه مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 390.8 نقطة، بارتفاع بلغ قيمته 3.5 نقطة ونسبته 0.9% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 3.8 نقطة، أي ما يعادل 1% عن إقفال نهاية عام 2017.